الحوكمة في تشخيص الأطفال ذوي الإعاقة: من الاكتشاف إلى التدخل

د. أروى علي عبد الله أخضر
متخصصة في تعليم وتأهيل الأشخاص ذوي الاعاقة

تُعدّ مرحلة التشخيص حجر الزاوية في مسار دعم وتمكين الأطفال ذوي الإعاقة، إذ يُبنى عليها تحديد نوع الإعاقة، واختيار البرامج التعليمية والتأهيلية المناسبة، كما وتُعد مشكلة تشخيص بعض الفئات من ذوي الإعاقة مشكلة شائكة، وصعبة، وخطرة؛ باعتبار أن التشخيص والتقييم يعنيان إصدار الحكم النهائي على الطفل ووصمه بتشخيص يلازمه ويمتد معه مدى الحياة؛ لذا هي ممارسة خطرة إن لم يُحسن استخدامها أو إتقانها، خصوصاً مع بعض الحالات التي لا تكون ظاهرة أو واضحة، ومع الحالات التي قد تكون معرضة لخطر الاعاقة، والتي قد تتطور وتتحسن بشكل كبير إذا ما وجدت الرعاية الكافية، فتأخذ منحى آخر بعد الاكتشاف أو التدخل الفوري، مما يجعل التشخيص محيراً وغير دقيقاً ، كما أن صعوبة التشخيص تعتمد على فئة الإعاقة (الحالة ذاتها) وشدتها وعلى فهم الإعاقة وتعريف المهنيين لها، وإلى صعوبة التعرف على الاستجابات بشكل دقيق، وعن الحاجات لبعض فئات الإعاقة، أو التداخلات الكبيرة فيما بين الاضطرابات ، كما أن عدم تقنين بعض المقاييس المتوفرة واختلافها من بيئة لأخرى والتي تعتمد بالدرجة الأولى على مهارة وخبرة الأخصائي المطبق للمقياس ومدى قدرته في تحديد طبيعة الحالة مشكلة أخرى.

ناهيك عن الاختلاف في التفسيرات أو التوصيفات من جهة لأخرى عند كتابة التقرير، إضافة إلى اختلافات الفهم حيال بعض المصطلحات، كما أنه قد يرجع صعوبة ودقة التشخيص أيضاً إلى عدم شفافية الأهل وعدم رغبتهم بالإفصاح بوضوح عن مشكلة طفلهم في مرحلة التقييم الأولي أو بالمقابلات عند الإجابة على استفسارات الأخصائي، أو أنهم يقومون بإعطاء معلومات مضللة ؛ مما يعكس الاختلافات في توصيف الحالة (المشكلة) وكتابة التقارير، إن جميع تلك العوامل مجتمعة تجعل عملية "التشخيص" عملية صعبة وبالتالي تتطلب إلى حوكمة شاملة في كافة أنظمتها واجراءاتها وسياساتها.

وفي ظل تزايد التوجه نحو تطوير جودة الخدمات، برز مفهوم الحوكمة كمنهج فاعل لضبط العمليات، وتحقيق الشفافية، والعدالة، والمساءلة في تقديم الخدمات، بما في ذلك خدمات التشخيص.

إن مصطلح "الحوكمة" GOVERNANCE بشكل عام تعني وجود أنظمة وسياسات وإجراءات تحكم العلاقات في تقديم الخدمات ووضوحها مع (المستفيدين) أصحاب المصلحة، لتحقق الكفاءة المنشودة لأهدافها وتحقيق الشفافية، والنزاهة والمساءلة، وتطبيق القانون كما تمنح أحقية الاعتراض، فهي بالمجمل تعني استدامة الأعمال، وتتحدد أهمية الحوكمة في تطبيق أفضل

الممارسات في التشخيص وتعزيز القدرة التنافسية من خلال تطبيق الضوابط المنظمة للعمل، وضمان حقوق المشخصين،

تشير الحوكمة في هذا السياق إلى مجموعة من السياسات والضوابط والإجراءات التي تضمن أن عملية التشخيص تتم وفقًا لمعايير علمية دقيقة، وبطريقة عادلة ومنصفة، تضع مصلحة الطفل والأسرة في المقام الأول، وتخضع لرقابة وتقييم دوري من جهات مستقلة.

وهذا ما تسعى له المملكة العربية السعودية في رؤيتها ٢٠٣٠ إلى تعزيز مبدأ الحوكمة الرشيدة كتوجه وطني في جميع مؤسسات الدولة، بما في ذلك القطاعات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، لضمان جودة الحياة والتنمية الشاملة، من خلال: ضمان العدالة والشفافية في تقديم الخدمات التشخيصية والتعليمية والتأهيلية، تمكين الجهات المعنية من وضع أنظمة رقابية وتقييمية واضحة تضمن جودة الأداء، تفعيل الشراكات بين الجهات الحكومية وغير الربحية لضبط وتكامل الإجراءات، الاعتماد على البيانات والمؤشرات لاتخاذ قرارات مبنية على الأدلة، حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عبر آليات حوكمة تضمن المشاركة والمساءلة.

وقد أكدت العديد من المنظمات الدولية على أهمية الحوكمة في تشخيص الأطفال ذوي الإعاقة، ومنها: منظمة الصحة العالمية (WHO) بعبارتها "يُعد التشخيص الدقيق وفي الوقت المناسب للإعاقات حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، ويجب أن يُدعم بأنظمة حوكمة قوية تضمن الشفافية والمساءلة والعدالة."

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) – الأمم المتحدة بعبارتها" "تضمن الدول الأطراف الوصول الفعّال إلى التقييم والتعرف المبكر على الإعاقة، استنادًا إلى معايير موضوعية وخاضعة لمعايير مهنية."

ومنظمة اليونيسف (UNICEF) "تُعد الحوكمة في تقييم الإعاقة أمرًا حاسمًا لتجنب التمييز، وتوزيع الموارد بعدالة، والتخطيط لخدمات دامجة." والبنك الدولي (World Bank) "تُعد الهياكل القوية للحوكمة ضرورية في تقييم الإعاقة لضمان الاتساق والنزاهة والتوافق مع المعايير الدولية."

كما أكدت دراسات البنك الدولي على تطبيق أسلوب الحوكمة، وخلق المعايير الأخلاقية ضمن ثقافتها وتنظيماتها، ووضحت أنه حتى تقوم المنظمات والمؤسسات بدورها الريادي في معيارية قياس جودتها؛ عليها أن تراجع مدى إيفاءها بحاجات المجتمع والمستفيدين، وتكشف عن الممارسات والأساليب التي قامت بتحسينها، ومدى اعتمادها على مبدأ التشاركية في اتخاذ القرارات.

وكذلك أشار المجلس الدولي لتعليم ذوي الإعاقة (CEC) إلى أنه "يجب أن تحكم ممارسات التقييم معايير أخلاقية قائمة على الأدلة لتجنب التصنيف الخاطئ وتعزيز العدالة التعليمية."

وجميع ما سبق يؤكد على أن الحوكمة في مجال تشخيص الأطفال ذوي الإعاقة ستساهم بالآتي: الحد من التشخيص الخاطئ أو المتسرع؛ لأن الحوكمة هي اتباع إجراءات دقيقة، وتمنع الاجتهادات الفردية غير المستندة إلى أدوات معتمدة. وتعمل الحوكمة على تعزيز الشفافية والمسؤولية من خلال توثيق كل العمليات والاجراءات، وإتاحتها للأسر بالاطلاع عليها أو مراجعتها، كما تساهم في ضمان العدالة وتكافؤ الفرص بعدم التمييز بين الأطفال، إضافة إلى أنها تساهم في الرفع من كفاءة المختصين بالاعتماد المهني المستمر للممارسين وحصولهم على الرخص والتراخيص اللازمة، وتعمل على تحديث أدوات التشخيص، إضافة إلى أنها تساهم في تمكين الأسرة بإشراكها في كل مرحلة، وتوفير حق الاعتراض أو إعادة التقييم.

وتتحدد الرسالة الطموحة لنجاح حوكمة التشخيص من خلال: زيادة التنسيق بين الجهات المعنية (ذات العلاقة)، إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتوثيق ومتابعة حالات التشخيص، المشاركة في اتخاذ القرارات المناسبة، تكثيف البرامج التدريبية على التشخيص المبني على الأدلة، تعزيز المساءلة والشفافية ومراقبة جودة التشخيص، مراجعة الفريق متعدد التخصصات لتقارير الحالات المشتبه بها بشكل دوري، والحرص على إعادة تقييمها لضمان دقة التشخيص.

إن إدماج مبادئ الحوكمة في تشخيص الأطفال ذوي الإعاقة لا يُعد ترفًا إداريًا، بل هو ضرورة لضمان حصول كل طفل على حقه الكامل في التشخيص العادل والدقيق، تمهيدًا لمستقبل تعليمي وتأهيلي أكثر إنصافًا وكفاءة. فالحوكمة ليست مجرد إطار تنظيمي، بل هي فلسفة تُعلي من قيمة الإنسان،

هيئة التربية الخاصة